



في عام 1589، سيكلف المغربي علي التمكروتي، من طرف السلطان المغربي أحمد المنصور الذهبي، بالتوجه إلى مقر الخلافة العثمانية في القسطنطينية لتقديم هدايا ورسائل إلى السلطان العثماني

التمكروتي المغربي في سفارة رسمية إلى إسطنبول عام 1589

رؤية أخرى

على مستوى آخر، نجد المحقق المغربي محمد الصالحي، في تحقيقه لـ«النفحة المسكية في الرحلة التركية»، يشير إلى مضمرات كثيرة في نص التمكروتي. وفي مقدمة تحقيقه للكتاب، الحائز على جائزة الرحلة في 2005، يعرض لعدد كبير من الملاحظات، تضع القارئ في مستوى آخر من تلقي هذا النص.

يكتب الصالحي «أي إحساس سببتابٌ فقيها ورعاً بدوياً من بادية درعة في أقصى الشوس الأقصى على فرمى حجر من فيافي الصحراء الكبرى، وهو يتلقى أمر السلطان الشُعدي أحمد المنصور الذهبي بالوُزود عليه وهو في فاس من حيث سينطلق رأساً إلى إسطنبول مُحَمَّلاً بهدية ورسالة إلى السلطان العثماني مُراد الثالث؛ أية رهبة ممزوجة بالفخار ستعبرُ مسام علي بن محمد التمكروتي وهو يتأهب للأمر العظيم وهو الذي لم يُغادر

البيئَة مسقط رأسه ومرعى طفولته بلدة تمكروت النائية النائمة في وهاد درعة؟ أية أفكار ستعبرُ ذهنه البدوي وهو مقبل على ركوب البحر وأهواله لشهور وشهور، وهو الذي لم تقع عيناه يوماً على مدّ أو جزر، ولا لمسّت يده مياه البحر المالحة؟ أي شعور سيُروِّجُ مُخيلة الفقيه الماخوذ بسمر البلاغة المسكوكة والقوالب اللغوية الجاهزة الماخوذة من ذاكرة حافظه؟».

منظر عام لمدينة مراکش عام 1838 (Getty)

شكلا من أشكال الولاء للخلافة العثمانية، أساسه التقدير وعدم الخروج عن «الإجماع» بالمفهوم الفقهي.

ولذلك كانت تلك الزيارات، أو السفارات، هي الإطار الملائم والمقتع للجميع، الذي تتلاقى فيه إرادة السلطان المغربي مع إرادة السلطان العثماني، يوماً لم تكن الحدود جغرافية، أو أشباراً من التراب، ولكن قناعات روحية واعتقاداً راسخاً في ملة الإسلام الواحدة.

الهدف من الرحلة

لم يتحدث علي التمكروتي في رحلته التي دونها بعد عودته من مهمته التي أوكله بها السلطان أحمد المنصور الذهبي، عن ما وراء هذه الرحلة ولا خلفياتها السياسية، ولكنه أوضح باقتضاب أن الهدف كان هو حمل رسائل وهدايا إلى الخليفة العثماني مراد الثالث في القسطنطينية.

والرحلة حققت مرتين من طرف باحثين مغربيين، الأول هو عبد اللطيف الشادلي وصدر تحقيقه عام 2002 عن المطبعة الملكية بالرباط، والثاني هو محمد الصالحي، وصدر تحقيقه عام 2005 عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

يشير عبد الطيف الشادلي إلى أن التمكروتي كان متكتماً جداً حول فحوى الرحلة، ولم يقل لنا ما جرى عند استقباله من طرف الخليفة العثماني. يكتب الشادلي «يرى دو كاستر (هنري دو كاستر، مستشرق فرنسي متخصص في تاريخ المغرب)، أن التمكروتي حرر رحلته بعد عودته من مهمته في مراکش، وأنه فعل ذلك، في ما يغلب على ظنه، بطلب من السلطان أحمد المنصور

الذهبي، كتقرير عن المهمة التي كلفه بها». ويضيف الشادلي، محقق الرحلة، في معرض حديثه عن القيمة المعرفية والأدبية لهذا النص الرحلي، أنه يتسم بالعموميات، ولا نجد فيه الوصف الحي الذي تتسم به عادة مثل هذه الرحلات، وكان سمة المحافظة التي تطغى على التكوين العلمي والثقافي للتمكروتي انعكست سلباً على هذا النص، في حين نجد أن رحلات من سبقوه كانت على قدر من الجراءة الأدبية والفنية والمعرفية. يقول الشادلي «ونحن نرى أن السمة المميزة لـ(الإدارة) المغربية في العصر الذي نتحدث عنه هي جنوحها إلى الشفوي وتجاهي المكتوب، خصوصاً في مجال التعامل مع الإمبراطورية العثمانية. ومما نلاحظ من خلال قراءة (النفحة) أن التمكروتي اختصر حديثه عن مهمته لدى السلطان العثماني في بضعة أسطر، حينما كتب عن مقابلة السلطان (ثم في اليوم الثالث من إقامتنا في المنزل الذي أعد لنا، أذن لنا في الدخول على السلطان، فدخلنا عليه في إيوانه)، أو حينما كتب عن توديعه له (فلما حان وقت السفر، أذن لنا في الدخول على السلطان للوداع. فدخلنا في القبة التي سلمنا عليه يوم ورودنا على العادة، الخليفة السلطان مولانا أحمد الشريف الحسني، وهدية عظيمة مكافأة، وبعثوا معنا رسولين منهم)».

ويخلص محقق الرحلة إلى أن الرحلة ليست مجرد تقرير من التمكروتي إلى السلطان، بل هي عمل مستقل عن ذلك، يكتب «وعليه، فإن النفحة أبعد ما تكون عن تقرير عن مهمة رسمية، بل هي عمل مستقل عن المهمة، استلهم فيه التمكروتي نموذج الرحالة الذين تأثر بهم، وخصوصاً خالد البلوي، وكان تحريره لها بعد عودته من مهمته، اعتماداً على تقاييد ضبط فيها توالي المحطات وتواريخها، معتمداً خلال التحرير، على خمسة مصادر، هي رحلة البلوي، والعقد الفريد لابن عبد ربه، ورحلة ابن بطوطة، وكتاب البكري، ومدارك القاضي عياض». وقد يطول عرض مناقص رحلة التمكروتي، وأخذها عن كتب ورحلات الآخرين، لكنها بالنظر إلى الزمن الذي تمت فيه، فإنها تعتبر وثيقة مغربية مهمة، لأنها تلقي الضوء على جانب من العلاقات الدولية للمغرب في تلك الفترة، ومدى ارتباطه بالخلافة العثمانية، والأجواء العامة، الاجتماعية والسياسية، التي كانت سائدة، علاوة على مشقة التنقل والسفر، الذي كان بحق «قطعاً من الحميم»، فقد كانت الأسفار تستغرق عدة أشهر، سواء إلى الحج أو إلى بيت المقدس أو إلى حيث آلت الخلافة الإسلامية في إسطنبول.

حكيم عنكر

رغم أن المغرب لم يكن تحت السلطة العثمانية، بشكل مباشر، إلا أن علاقاته السياسية والدينية لم تنقطع مع بلاط السلطة العثمانية، وقد كانت الرسائل والزيارات متبادلة بين الطرفين، حيث بيعت السلطين المغاربة الهدايا والأعطيات والرسائل، في الأعياد والمناسبات السياسية، ويتلقون في الوقت نفسه هدايا من الجانب العثماني تفيد الرضا والقناعة بمستوى العلاقات، التي لم تتطور إلى حضور مباشر للإدارة العثمانية في الشأن السياسي والإداري المغربي، وبقيت تلك العلاقات على ذلك النسق كافية للحوار البناء والمحترم بين سلطان مراکش وفاس وبين ساكن قصر القسطنطينية.

لقد كانت الخلافة العثمانية في تلك الفترة في أوج قوتها، حيث بسطت هيمنتها على شبه الجزيرة العربية ومصر والمغرب العربي والعراق وبلاد فارس والمماليك الإسلامية في آسيا، وكانت الملاحه في البحر الأبيض المتوسط تحت هيمنتها، إضافة إلى سيطرتها على عدد من الممرات المائية الأخرى، وطرق التجارة البرية في تلك الفترة. وكانت السفن الأجنبية تحتاج إلى إذن خاص من الباب العالي حتى تبحر في أمان، وتدفع عن ذلك المرور الضرائب للدولة العثمانية.

هذا هو الجو العام الذي يحكم خلفية الرحلة التي سيقوم بها المغربي الفقيه علي التمكروتي، في كتابه «النفحة المسكية في السفارة التركية» عام 1589، وهو جو القوة والعافية السياسية والاقتصادية والهيمنة الكلية للإمبراطورية العثمانية وموظفيها على العالم العربي والإسلامي.

في الجهة الأخرى، كانت الدولة المغربية في أقوى فتراتاها السياسية في عهد السلطان السعدي، أحمد المنصور الذهبي، الذي تمكن هو الآخر من إقامة دولة مغربية كبيرة، تمتد من المغرب إلى موريتانيا والسنغال، حتى السودان، وكانت العملة الرائجة في تلك الفترة هي تجارة الملح، والتي جعلت القوافل التجارية المغربية تغزو تلك الأوصقاع البعيدة من القارة الأفريقية وتصل حتى مالي وتمبوكتو. ولا تزال شواهد العمران السعدي قائمة إلى الآن في عدد من المناطق التي وصلها هذا الحكم.

لقد كان من الطبيعي جداً أن تتقصى الإمبراطورية العثمانية في شأن هذا الجار البعيد (المغرب)، الذي يبنى إمارة شاسعة باستقلال تام عنها، في حين أن الجزائر الحماذية كانت تحت الحكم العثماني.

لكن الدهاء السياسي الذي كان يتحلى به الحكام السعديون ومن جاء بعدهم، جعلهم يتفادون كل احتكاك عسكري، بل وقدموا

من طرابلس إلى القسطنطينية

تتكسر الأمواج فيه فتننتني/ بيد الصبا مبيضة أعطافها فكان شهب الخيل قد غرقت به/ فطفت على أمواجه أعراقها

(وبعد رحلة فيها الخوف والرجاء والتعب والياس، يصل صاحبنا إلى القسطنطينية، فيقول: وهو باب القسطنطينية لا تجوز عليهما سفينة داخله وخارجة إلا بإذن من أهلها. وهم أناس أقامهم السلطان هناك لرعاية البحر من العدو، ولا يفترقون ليلا ولا نهارا. وإذا جاءت سفينة عدو أو أفيار يرصدون غفلة خوfoهم بالمدافع وأغرقوهم، وإلا عوقبوا عقوبة شديدة». ثم بعد استطرادات واستشهادات ثقيلة لا لزوم لها)، يواصل: وهذه المدينة واسعة جدا مسورة، كثيرة الأبواب والعمارة والمساجد والجوامع والأسواق والحمامات



محمد بن علي الفشتالي، ورفيقي سيدي

محمد بن علي بن أبي القاسم، حفظهما الله

وجزأهما عن الصحبة خيرا. فإنهما كانا

يهونان على الأمر ويقولان: التخلف عن هذه

العمارة وما فيها من الجند والقوة ليس

براء سيدي، لكنها مأمونة من أحد الخوفين

أسئلة مقلقة

بمضي محمد الصالحي قدما في طرح أسئلة التلقي المقلقة، والخاصة بهذا النص، لاعتبارات ثقافية يوضحها كالتالي «لسنا في حاجة إلى القول إن الأسرة السعدية الحاكمة يومئذٍ قدمت من نفس بلاد التمكروتي، أعني درعة الكبرى. ولسنا في حاجة إلى القول إن علي بن محمد التمكروتي سليل أسرة لها الباع الطويل في الفقه والتدريس في المنطقة، فيكفي أن نشير إلى والده الشيخ محمد البكري، وإلى أخيه محمد بن محمد، الذي أرسل بدوره، في وقت سابق، مبعوثاً إلى القسطنطينية كما يذكر نصُ الرحلة نفسه.

كل ذلك مجرد تحصيل حاصل. فميثاق القراءة يقتضي، إن نحن توخينا مُلامسة «النفحة المسكّية»، أن نتجرّد ما أمكن من معلومات قبلية قد تُوجه قراءتنا وفقّ مشنئتها، وقد تشغل البال بحيثياتٍ قد تجعل العين تنام عن مُرايها الذي هو الأرتحال مع الرحالة علي بن محمد التمكروتي بصفتِه تلك، أي رحّالة لا عُثُر. لنصحب التمكروتي، إذن، في رحلته من تمكروت التي غادرها يوم 18 مارس/ آذار 1589 ماراً بسجلماسة ففاس فتطوان حيث سيركب البحر بعد طول انتظار سفينة حُرُون ستحط الرحال في عددٍ كبير من موانئ ومراسي الجزائر وتونس وليبيا قبل أن تُعزّج قاطعة البحر الأبيض المتوسط عرضاً لتصل إلى ميناء القسطنطينية يوم 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1589. ثم نصحبه ثانية من هناك، بعد إقامة طويلة دامت ثمانية أشهر حاطين الرحال في الموانئ والمراسي ذاتها لتصل إلى تطّوان، فمراكش، فتمكروت.»